

من أجل أقاليم حامية للنساء ضحايا العنف

"ورقة بحثية: "سلطات الحكم المحلي تكافح الزواج القسري

مقدمة:

يُقدم المركز الدولي للعنف ضد المرأة في هذه الورقة البحثية عناصر نظرية من أجل فهم مخاطر الزواج القسري على الفتيات والنساء كما ويقدم ممارسات نموذجية تُطبقها سلطات الحكم المحلي لمكافحته بهدف حث أقاليم أخرى على اعتمادها والتعهد بمكافحة هذا النوع من العنف.

الزواج القسري، فهم مداه وخطورته على الفتيات والنساء

يُعتبر الزواج قسرياً عندما لا يُعطي طرف على الأقل من الطرفين موافقته بشكل حر ومستنير. يمكن أن يكون زواجاً مدنياً أو عرفياً أو دينياً و/أو يجمع بين هذه الأشكال المختلفة. وقد يتم اللجوء الى وسائل مختلفة من أجل إكراه الضحية: فرض الزواج، ولكن أيضاً تقويض إمكانية اختيار الشريك، إجبار على الزواج من شخص معين أو منبثق من مجموعة محددة (نفس العرق أو الدين). وتخضع الفتيات والنساء لجميع أشكال العنف (النفسي، الجنسي، الجسدي والعائلي) لإخضاعهن. ويُمارس الإكراه أيضاً في حالات الفتيات صغيرات السن اللواتي لا يستطعن التعبير عن الرفض أو القبول المُستنير، بما في ذلك الزواج المُبكر (قبل سن البلوغ) في خاتمة الزواج القسري العامة.

وبغض النظر عن مستوى الإكراه المُمارس على الضحية، يُطيح الزواج القسري باستقلالية الأفراد على مستوى حرية الاختيار في الحب والحياة الجنسية.

وبحسب اليونيسف:

- مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة اليوم تزوجن قبل عمر الـ18 سنة ما يُمثل امرأة شابة من 650 ، أصل خمسة في العالم
- ، مليون فتاة يتزوجن كل عام 7,5
- في أفريقيا جنوب الصحراء، 34% من النساء يتزوجن قبل بلوغ عمر الثامنة عشر. تتخطى هذه ،النسبة الـ50% في بلدان عديدة من هذه المنطقة
- وينسحب خطر الزواج القسري أيضاً على فتيات ونساء من مناطق أخرى في العالم إذ قد تُعيد بعض العائلات، المُنبثقة عن جماعات حيث الزواج القسري ممارسة شائعة كما السيطرة على حياة الفتيات الجنسية، انتاج هذا العنف خارج الأرض التقليدية

: يُدين عدد من صكوك القانون الدولي الزواج القسري والزواج المُبكر ومنها

- اتفاقية حقوق الطفل، 1989
- اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة في العام 1993
- (الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل) (الإتحاد الأفريقي)

الصادرة في العام 1979 (المادة (CEDAW) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 16، الفقرة 2): "لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً"

- بحسب **اتفاقية** مجلس أوروبا حول الوقاية من العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ومكافحتها الصادرة في 11 مايو 2011، لا تبرر "الثقافة أو العرف أو الدين أو التقليد أو ما يُسمى بالـ "شرف" مثل هذه الأفعال. يُفترض أن يستند الزواج على موافقة الزوجين الحرة والطوعية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1949، المادة 16، الفقرة 2:

"لا يُعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاً كاملاً لا إكراه فيه"

يُشكل الزواج القسري انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان ويؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. فبخلاف الرجال، تشعر النساء والفتيات عندما تُزوجن بالقوة بأن جميع حقوقهن الأساسية تأثرت الى حد كبير ولمدى الحياة: الحق في التعليم والعمل والصحة والعدالة والأراضي والتجول بشكل حر. تُصبح أيضاً عرضة للاغتصاب والعنف الزوجي والعنف داخل الأسرة.

الزواج القسري: ما هي أشكال العنف والتابعات على النساء والفتيات؟

يُعتبر الزواج القسري جزء من سلسلة متواصلة من العنف. تُمارس العائلات العنف خلال الفترة السابقة من أجل إخضاع الضحايا. ونجد كما في العنف الزوجي عناصر من استراتيجيات المعتدي من أجل إضعاف سبل الضحية على المقاومة: التقليل من قيمتها، عزلها، عكس شعورها بالذنب إزاء العنف الذي تمارسه العائلة، خلق جو من الرعب واستقطاب حلفاء لإعطاء قرار العائلة شرعية والإفلات من العقاب بسبب العنف المُمارس. وما أن يتم تنظيم زواج قسري، تتوالى حالات العنف بحق الضحية داخل البيت الزوجي

والعائلي خاصةً على يد عائلة الشريك.

العنف قبل الزواج القسري: كسر إرادة الفتيات

- عنف لفظي ونفسي
- عنف جسدي
- عنف جنسي، تحرش
- تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية
- السيطرة على الحياة الاجتماعية وتحرش
- تسرب من المدرسة
- عنف إداري
- خروج من سوق العمل، عنف اقتصادي
- قتل الإناث: ما يُسمى بـ "جرائم الشرف" لقتل الضحية التي ترفض الزواج القسري والتي يكون لديها أصلاً حبيب.

العنف بعد الزواج:

- اغتصاب واعتداء جنسي من قبل الشريك غير المُختار
- عنف زوجي
- عنف داخل الأسرة، خاصةً عائلة الزوج
- عنف اقتصادي، استغلال في المنزل واستعباد
- فرض الحمل وسيطرة على الحياة الجنسية والإنجابية
- قتل الإناث: جرائم المهر أو قتل على يد الزوج.

تتراكم حالات العنف هذه قبل وبعد الزواج القسري ويكون لها آثار وخيمة على الصحة النفسية والجسدية وسلامة الضحايا وأطفالهن.

يتمتع عدد كبير من البلدان حيث تُمارس الزيجات المبكرة و/أو القسرية بقوانين وطنية تمنع الزواج قبل سن البلوغ أو دون موافقة الطرفين المُستنيرة إلا أن مقاومة من داخل المجتمعات تجعل هذه التشريعات الحامية غير فعالة في بعض الأحيان. من الضروري أن تشارك الحكومات المحلية والإقليمية في توعية الشعوب وتقديم المعلومات لها وفي رصد الفتيات اللواتي هن عرضة لخطر الزواج القسري وحمائتهن والسماح أيضاً بتطبيق القوانين على المستوى المحلي.

ويتوجب على سلطات الحكم المحلي قياس حجم الظاهرة على المستوى المحلي وتسليط الضوء على حالات العنف والعمل من أجل تفادي الحالات الخطرة.

العمل انطلاقاً من سلطات الحكم المحلي

دراسة حول الزواج القسري - مجلس إدارة سين سان دوني، فرنسا

درس مرصد مكافحة العنف ضد النساء مسار عدد من الشابات المحميات من الزواج القسري. برهنت اعترافاتهن أنهن وبحسب الإحصاءات أكثر عرضة للعنف من شابات أخريات: اختبر أكثر من نصفهن حالات من العنف الجسدي (مقابل 23٪ من إجمالي السكان) وثلاث حالات العنف الجنسي (مقابل 14٪). وبالتالي، فإن للعائلات التي حاولت أن تُزوّج بناتها بالقوة قاسماً مشتركاً وهو أنها عائلات تمارس العنف بحق الأطفال.

(غامبيا، REFELA) منصة التعداد الرقمية، شبكة النساء المنتخبات في أفريقيا

تنخرط شبكة النساء المنتخبات في أفريقيا، بالتعاون مع أصحاب مصلحة وطنيين، في مجموعة عمل تهدف الى مواءمة وتحديث الأحوال المدنية من خلال منصة رقمية وطنية. وتهدف هذه المبادرة الى العمل بشكل مركزي ورقمنة بيانات القياسات الحيوية (البيومترية) في وثائق الأحوال المدنية، بما في ذلك الزيجات والولادات. وبرهنت الشبكة أنه من خلال دمج البيانات البيومترية مثل بصمات الأصابع أو الصور، تسمح المنصة للسلطات المعنية، بما في ذلك رجال الدين المسؤولين عن الاحتفال بالزيجات، أن يدققوا بشكل موثوق وشفاف في عمر العروسين المُستقبلين.

تدريب الأخصائيين والأخصائيات: أولوية لتفادي الزواج القسري

إن الأخصائيين والأخصائيات الذين هم على تواصل مع الفتيات والنساء هم أول القادرين على المساعدة في عملية الرصد: العاملون في القطاع التربوي، قطاع الأحوال المدنية والصحة. تساعد بعض الإشارات الواجب معرفتها على تحديد الحالات الخطرة مثل تسرب الفتاة من المدرسة و/أو سفر الى الخارج، أعراض انزعاج وإصابات، فارق عمر كبير بين "الزوجين" أو كون الزوجين المستقبلين لا يعرفان بعضهما البعض وفي بعض الأحيان لا يتحدثان اللغة نفسها. وفي حال جرى رصد خطر معين، من الضروري أن يتمكن الأخصائيون والأخصائيات من التوجه نحو خدمات قادرة على حماية الفتيات والنساء.

العمل انطلاقاً من سلطات الحكم المحلي

تدريب رؤساء البلديات والقضاة على مخاطر الزواج القسري - نجازيجا، جزر القمر

نظم مرصد العنف ضد المرأة والقاصرين في نجازيجا بالتعاون مع الرابطة الوطنية لرؤساء بلديات جزر القمر ورشة تدريبية من أجل توعية رؤساء البلديات والقضاة حول مخاطر الزواج القسري، خاصةً على النساء والفتيات. وتهدف هذه المبادرة الى تعزيز تطبيق القانون المجتمعي والقانون عام مع التركيز على أهمية ضمان الموافقة المستنيرة واحترام العمر القانوني خلال الزيجات الدينية أو العرفية. وخلال هذه الورشة، جرى التطرق الى التحديات المعقدة لمواءمة معايير القانون وتحديد السن الأدنى للزواج إضافةً الى الممارسات المجتمعية والعائلية التقليدية.

بناء استجابة محلية من أجل حماية الضحايا المعرضات لخطر الزواج القسري

بحسب مستوى الخطر وإصرار العائلة، قد تفرض حماية الضحية قطع العلاقات مع الجماعة المعتدية. لا تحمي الوساطة في سياق العنف الضحية بل على العكس تعرضها لأعمال انتقام وتعيد تفعيل شعورها بالذنب. تسمح برامج رعاية شاملة بالاستجابة للاحتياجات بشكل طارئ ومن ثم مرافقة الضحايا بشكل آمن نحو الاستقلالية.

الوقاية، الحد من الزيجات القسرية وتحويل المجتمعات انطلاقاً من المستوى المحلي من أجل

ثقافة مساواة بين الرجل والمرأة

تميّز النصوص الدولية بين الممارسات التقليدية التي لا تنطوي على مخاطر بالنسبة للنساء والممارسات التقليدية الضارة كزواج الأطفال والزيجات القسرية التي تنتهك سلامة النساء الضحايا وحقوقهن الأساسية ومن الضروري تقديم معلومات للضحايا حول الأثر الجسدي والاجتماعي للزواج القسري والزواج المبكر والتوعية حول ثقافة المساواة بين النساء والرجال. ويُعتبر دور السلطات المحلية، وهي السلطة الحكومية الأقرب من المواطنين، أساسي للسماح بإزالة الممارسات الخطيرة من حياة المرأة باستطاعة الحكومات المحلية الانخراط في عمل الوقاية والترويج لثقافة تقليدية تُصبح ثقافة حامية للفتيات والنساء.

العمل انطلاقاً من سلطات الحكم المحلي

تشاد، (REFELA) حملات توعية في المناطق الريفية - شبكة النساء الأفريقيات المنتخبات

في تشاد، مع الجماعات REFELA قدمت سلطات الحكم المحلي، من خلال أنشطة مستهدفة من تنظيم الريفية الـ 42، معلومات للسكان حول مخاطر وتابعات الزواج القسري والمبكر. وتهدف هذه الأنشطة التثقيفية الى توعية الجماعات المحلية حول أهمية احترام العمر القانوني الأدنى للزواج المُحدد عند الثامنة عشر سنة والعقوبات القاسية المُحددة في حال عدم احترام القانون.

!وأنتم، ما الذي تقومون به على المستوى المحلي؟ شاركونا تجربتكم

[بريد الكتروني، موقع الكتروني، رمز الاستجابة السريعة](#)

